

الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومة

--

الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف
بالعلاقة مع المجلس الوطني التأسيسي

03 | 537

10 جانفي 2013

جدول وثائق موجهة

إلى

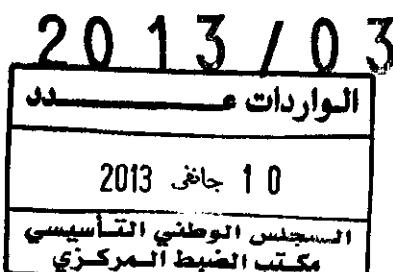
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

العدد الرتبى	بيان محتويات الوثائق	عدد الوثائق	الملاحظات
	<ul style="list-style-type: none">- رسالة إحالة إلى السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي ممضاة من قبل السيد رئيس الحكومة.- مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون فني وتنموي مبرم في 11 أكتوبر 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية التركية.- شرح الأسباب.- نسخة من الاتفاق.		<p>للتفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي مع الإشارة أن الوزارة المختصة بمتابعة مشروع هذا القانون هي وزارة الشؤون الخارجية</p>

تونس، في 09 جانفي 2013

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه

عبد العزّاز كيلاني
الوزير لدى رئيس الحكومة
المكلف بالعلاقات مع المجلس
الوطني التأسيسي



الحمد لله وحده
قصر الحكومة بالقصبة
تونس في 9 - جانفي 2013



من رئيس الحكومة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي
تصرّبورو

وبعد، فعملا بأحكام الفصل 4 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية يصلحكم طي هذا مشروع قانون أساسي يتعلق بالمصادقة على اتفاق تعاون فني وشمولي مبرم في 11 أكتوبر 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية التركية.

فالرجاء منكم القبول بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي.

رئيس الحكومة

حاتمي الجباري

2013 / 03

الواردات عدد
2013 جانفي 10
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

2013 / 03

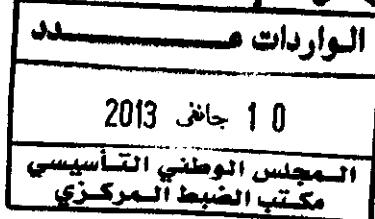
مشروع قانون أساسي

يتعلق بالصادقة على اتفاق تعاون فني وشموي مبرم في 11 أكتوبر 2012
بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية التركية.

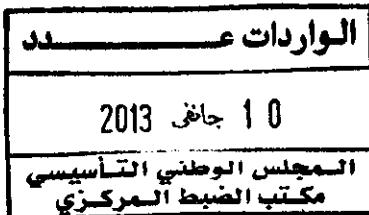
فصل وحيد:

تمت المصادقة على اتفاق التعاون الفني والتنموي، الملحق بهذا القانون الأساسي،
والمبرم بتونس في 11 أكتوبر 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة
الجمهورية التركية.

2013 / 03



2013 / 03



2013 / 03

شرح أسباب اتفاق تعاون فني وتنموي

بين

حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية التركية

تم في 11 أكتوبر 2012 بتونس، التوقيع على اتفاق تعاون فني وتنموي بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية التركية، يندرج في إطار تعزيز علاقات الصداقة والتعاون والشراكة الإستراتيجية القائمة بين البلدين وتطبيقاً لمقتضيات معايدة الصداقة والتعاون التونسية التركية، المبرمة في 15 سبتمبر 2011.

و تهدف هذه الاتفاقية إلى ضبط الإطار القانوني والمؤسساتي للتعاون التونسي التركي وإلى دعم المشاريع التنموية المتعلقة بتأهيل الموارد البشرية وباستغلال الموارد المحلية وخلق مواطن الشغل على المستوى المحلي. كما ترمي مشاريع التعاون التي سيتولى مكتب التنسيق والبرامج التابع للوكالة التركية للتعاون الفني ، بتونس، إنجازها إلى تسهيل نقل التكنولوجيا وتوفير الدعم الفني وتعزيز القدرات وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة.

وفي هذا الإطار، تولي مقتضيات الاتفاقية عناية خاصة لدعم التعاون في مجالات الفلاحة و الصناعات الغذائية والتنمية الريفية و التهيئة الترابية ، إلى جانب تطوير الموارد المائية والغابية ودعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنية التحتية، إضافة إلى الطاقة والنقل والثقافة والسياحة و التربية والتكوين والبحث العلمي.

ذلك هو الغرض من توقيع الاتفاق المنصوص عليه أعلاه.